



المدير العام  
اللواء عباس ابراهيم

الاستراتيجية

## مستمرّون

أكد على مواصلة دور المديرية، كما تعهدت بذلك دائماً، في رصد واحباط المخاطر التي يتعرض لها وطننا.

كان للزمة الاقتصادية في العالم، المتأتية من تداعيات جائحة كورونا، الاثر البالغ على الواقع المالي والنقدي في لبنان، الذي يعاني اصلا من عوارض بنوية سلبية على كل المستويات، خصوصا تلك التي تشكل الدعائم الاساسية لأي اقتصاد صحي وسليم، وحوّلت لبنان الى سوق استهلاكي غير منتج، تكشفت معالمه في اكثر من ميدان، وأكدت ضرورة اقرار الاصلاح الاداري بشقيه الوظيفي والمالي، لان تحديث الادارة وترشيد السياسة المالية والنقدية عاملان اساسيان في بناء الدولة وتطوير مؤسساتها الرسمية والخاصة، ويشكلان حافزا مشجعا امام الاستثمار الوطني والاجنبي.

يتطلب الإصلاح الإداري قرارات جريئة، اقلها تحديث القوانين وصدور مراسيم تطبيقية لها، اعتماد نظام ضريبي عادل، تفعيل الادارة، ضمان الخدمات العامة بأفضل الطرق وبكلفة اقل وغيرها من القضايا. على ان تكون العملية متحركة وسلسة، تخضع بشكل مباشر للتطور الاداري والتقدم التكنولوجي، لأن اي عملية اصلاح اداري لن يكتب لها النجاح، خصوصا في منع الهدر في الإدارات والمؤسسات العامة، او القضاء على الفساد ومكافحة التهرب الضريبي، ما لم تتوافق الاصلاحات مع اجراءات تعزز القدرات البشرية في مجالات الاختصاص والتدريب، وتضمن مقومات العيش بكرامة، وتتحمّل الدولة المسؤولية عن استمرارية المجتمع والمحافظة عليه، ورعاية المواطنين وتأمين متطلباتهم الأساسية وتخفيف التفاوت المجتمعي بينهم، في اطار تنظيم اوجه الحياة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية.

على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، والتخوف من استفحال الازمة وانعكاساتها على الوطن والمواطنين، يبقى الهمّ الاساسي العمل على ايجاد الحلول الملائمة في ظل واقع اقليمي ودولي متوتر لاجراخ لبنان من اتون العاصفة، واعادته الى مصاف الدول الحديثة.

عندما انطلق الحراك الشعبي في 17 تشرين الاول العام الماضي، حذرت عبر مجلة "الامن العام" من خطورة الوضع، وقلت "بضرورة ان يعي السياسيون مدى خطورة هذه الازمة على الكيان اللبناني برمته، خصوصا وان الاقتصاد اللبناني اصبح على شفير الهاوية، ناهيك بالخلافات السياسية الحاصلة والتي يمكن ان تؤدي الى حالة من الفوضى والفلتان الامني في حال عدم تدارك مدى خطورة الوضع، والعمل سريعا على ايجاد الحلول لانقاذ البلد من الانهيار الكامل".

خلال الفترة المنصرمة، ونتيجة للخطط الخمسية التي بدأ تطبيقها منذ العام 2012، قطعت المديرية العامة للامن العام اشواط كبيرة في عملية تحديث وتطوير نظام ادارة اجراءات العمل الذي يساهم في عملية تبسيط الاجراءات الادارية، وايضا عملية تطوير البنية التحتية لتأمين التكامل بين مختلف البرامج والتطبيقات الادارية الداخلية والخدمات الالكترونية الخارجية، وذلك من اجل الانطلاق الى تحقيق رؤية "امن عام بلا ورق 2021" بالكامل، والتي تتطلب اقرار مراسيم تطبيقية لقانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، اضافة الى تأمين التكامل المستقبلي مع القناة الحكومية للمعاملات الالكترونية (Government Service Bus)، التي يشارك الامن العام في تنفيذها وزارات ومؤسسات رسمية. لكن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تعصف بوطننا اسفرت عن تأزم مالي ونقدي، وجمود في الاستثمارات ووقف المساعدات والتحويلات الخارجية، وغيرها من الامور التي ادت الى اعتماد سياسة التقشف، وخفض الاعتمادات اللازمة في الموازنة العمومية.

استنادا الى الصلاحيات المنوطة بها، تقوم المديرية العامة للامن العام بتنفيذ المهمات الادارية والامنية الموكلة اليها، كما تساهم في عمليات حفظ الامن وضمان السلم الاهلي والاستقرار في ظل ظروف صعبة، وتراجع في الامكانيات اللوجستية. ولكن، بالرغم من التحديات الامنية الضاغطة، والتي ما زالت قائمة من خلال الخطرين الاسرائيلي والارهابي، والخلايا النائمة التي قد يكون للوضع الاقتصادي المتدهور تأثير كبير على اعادة تفعيل نشاطها من طريق استغلال الفئات المهمشة والفقيرة،